

السنة المحمدية

كتابتها - تدوينها - تصنيفها

بقلم

الدكتور عبد المرسى بن عبد القادر عبد الرادى

الأستاذ المساعد بقسم السنة وعلومها

جامعة أصول الدين بالقاهرة

شاع في كتابات السابقين ما يفيد أن السنة لم تدوّن إلا في نهاية القرن الأول المجري في عهد الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز ، وأن أول من قام بالتدوين محمد بن شهاب الزهري ، المتوفي سنة (١٢٤) ، والربيع بن صبيح ، المتوفي سنة (١٦٠) ، وسعيد بن أبي عروبة ، المتوفي سنة (١٥٦) ، وغيرهم .

يقول الحافظ بن حجر(١) : « اعلم - علمي الله وإياك - أن آثار النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن في عصر أصحابه وكبار من تبعهم مدونةً في الجواجم ولا مرتبة لأمراء ؛ أحدهما : أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك كما ثبت في صحيح مسلم(٢) خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم .

وأثنיהם : لسعة حفظهم وسائل أذهانهم ، ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة . ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار لما انتشر العلماء في الأمصار وكثير الابتداع من الخوارج والروافض ومنكري الأقدار ، فأول من جمع ذلك الربيع بن صبيح وسعيد بن أبي عروبة وغيرهما ، وكانوا يصنفون كل باب على حدة إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة فدونوا الأحكام ... الخ .

ويقول(٣) « وأول من دون الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة بأمر عمر ابن عبد العزيز ثم كثر التدوين ثم التصنيف » .

ويقول الحافظ الذهبي(٤) « وفي هذا الزمان - زمن الطبقة الرابعة - ظهر بالبصرة عمرو بن عبد العابد وواصل بن عطاء الغزال ودعوا الناس إلى الاعتراض والقول بالقدر ، وظهر بخراسان الجهم بن صفوان ودعا إلى تعطيل الرب عز وجل وخلق القرآن ، وظهر بخراسان في قبالته مقاتل بن سليمان المفسر وبالغ في إثبات الصفات حتى جسم ، وقام على هؤلاء علماء التابعين وأئمة السلف وحضرروا من بدعهم .

(١) هدى الساري ص ٦ .

(٢) يشير إلى حديث أبي سعيد الخدري وسيأتي إن شاء الله تعالى في أحاديث النبي عن الكتابة .

(٣) الفتح ١ / ٢٠٨ .

(٤) تذكرة الحفاظ ص ١٥٩ .

وشرع الكبار في تدوين السنن وتأليف الفروع وتصنيف العربية ثم كثُر ذلك في أيام الرشيد وكثُرت التصانيف وألقوها في اللغات وأخذ حفظ العلماء ينقص ودونت الكتب واتكلوا عليها ، وإنما كان قبل ذلك علم الصحابة والتابعين في الصدور فهي كانت خزائن العلم لهم رضي الله عنهم .

الفرق بين الكتابة والتدوين :

وفهم المعاصرون – العامة وبعض الخاصة (١) – خطأ أن التدوين هو الكتابة وعليه فإن السنة – كما فهم المعاصرون من كلام السابقين – ظلت محفوظة في الصدور لم تكتب إلا في نهاية القرن الأول الهجري في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز .

ولذا يقول الجزائرى (٢) : « ولما توفي النبي عليه الصلاة والسلام بادر الصحابة إلى جمع ما كتب في عهده في موضع واحد وسموا ذلك المصحف واقتصروا على ذلك ولم يتجاوزوه إلى كتابة الحديث وجمعه في موضع واحد كما فعلوا بالقرآن ، ولكن صرفاً همهم إلى نشره بطريق الرواية إما بنفس الألفاظ التي سمعوها منه عليه الصلاة والسلام ، إن بقيت في أذانهم ، أو بما يؤدى معناها إن غابت عنهم ، فإن المقصود بالحديث هو المعنى ولا يتعلق في الغالب حكم بالمعنى . بخلاف القرآن فإن لألفاظه مدخلًا في الإعجاز .

ثم قال : ولم يزل أمر الحديث في عصر الصحابة وأول عصر التابعين على ما ذكرنا ، ولما أفضت الخلافة إلى من قام بحقها عمر بن عبد العزيز أمر بكتابة الحديث .

ويقول صاحب كتاب « السنة قبل التدوين » – عند حديثه على صحيفة همام ابن منبه – : « وهذه الصحيفة أهمية تاريخية في تدوين الحديث الشريف لأنها حجة قاطعة ودليل ساطع على أن الحديث النبوى كان قد دون في عصر مبكر وتصحح الخطأ

(١) إذ أن بعضهم لم يتبع عليه الأمر في ذلك ، من هؤلاء الإمام المباركفورى (١٣٥٣) فقد عقد في مقدمة تحفة الأحوذى فصلاً لتدوين الحديث ج ١ ص ٢٤ ثم أتبعه بفصل لكتابه الحديث ص ٣٤ .

(٢) توجيه النظر ص ٦ .

الشائع أن الحديث لم يدون إلا في أوائل القرن الهجري الثاني^(١) .

ويقول أيضاً : « وأما تدوين السنة فقد عرضنا في الباب الرابع ما روی عن الرسول صلی الله عليه وسلم في الكتابة من أخبار حول منعها وإباحتها ، وخلصنا إلى أن الرسول صلی الله عليه وسلم أباح كتابة الحديث بعد منعها كما عرضنا ما روی عن الصحابة والتابعين في الكتابة وانتهينا إلى أن جميع ما روی عنهم حول السماح بتدوين الحديث أو منع تدوينه لم يكن متعارضاً متضاداً بل كان متعاضداً في سبيل حفظ القرآن والسنة ، فمنعوا الكتابة حين خشوا التباس القرآن بالسنة وانشغال الناس عن القرآن الكريم ، وسمعوا بها حين أمنوا ذلك^(٢) . »

وهذا الفهم – أن التدوين هو الكتابة – أدى إلى الحيرة في فهم النصوص فكيف يرفض أبو بكر تدوين السنة في حين أنه كتب إلى عماله كتاباً ، وكيف يرفض عمر تدوين السنة في حين أنه روی عنه أنه قال « قيدوا العلم بالكتاب » ، وكتب الكتب وأرسلها ، وكتب صحيفة أودعها قائم سيفه^(٣) ، وجدها ابنه عبد الله ، وفيها : ليس فيما دون خمس من الإبل صدقة . . . الخ .

وكما أدى هذا الفهم إلى الحيرة فلقد كان ثلثة في تاريخ السنة دخل منها الأعداء مدعين أن السنة دخلها الزيف محتاجين بأن العلم الذي يظل قرناً دون تسجيل لا بد وأن يعرّيه تغيير ويدخله التحرير فإن الذهن يغفل والذاكرة تنسى . أما القلم فهو حصن أمان لما يدون به .

وراح أبناء الإسلام يدافعون عن دينهم بأن حافظة الرواية قوية وحرصهم على السنة شديد ، ولكن هذا لم يُجذِّب ، وراح بعضهم يقول : قد وجدت الرد السليم إن شيئاً من السنة قد كتب – وسموا هذا المكتوب بالتدوين الشخصي أما ما فعله عمر ابن عبد العزيز فسموه التدوين الرسمي أو العام – فرد عليهم أعداء الإسلام بأقوال

(١) السنة قبل التدوين ص ٣٥٦ ، ٢٥٧ .

(٢) السنة قبل التدوين ص ٥٣٠ .

(٣) الكفاية ص ٥٠٥ .

أئمتهما وسابقيهم فذهب بعض المعاصرين **يُخَطِّيءُ** السابقين — كما في قول صاحب السنة قبل التدوين — وبعضهم يمنعه الأدب من ذلك إلا أنه يتبرم مما كتبه السابقون .

ولو أن المعاصرين فهموا حقيقة التدوين وحقيقة الكتابة وأدرکوا الفرق بينهما لما تعارضت النصوص في فهمهم ، ولما ضاع الجواب إذا اعترض أعداؤهم ، بل لما استطاع الأعداء أن يعترضوا طريقهم فإن الأعداء يقرعون كتابات أبناء الإسلام **أولاً** ويأخذون السهم القاتل والسم الفتاك من نقاط الضعف فيها أو الحقائق المجهولة في ثناياها .

وهذا تعريف موجز للكتابة والتدوين والتصنيف :

(أ) الكتابة :

قال في اللسان(١) : « **كتب الشيء** يكتبه **كتباً** و**كتاباً** و**كتابة** و**كتبه خطه** ».
فكتابه الشيء خطه .

(ب) التدوين :

قال في اللسان(٢) : « **والديوان مجتمع الصحف** ». وقال في تاج العروس(٣)
« **وقد دونه تدويناً** جمعه ، وعليه فالتدوين هو جمع الصحف المشتتة في ديوان
ليحفظها » .

(ج) التصنيف :

قال في اللسان(٤) : « **والتصنيف** : **تمييز الأشياء بعضها من بعض** ، **وصنف**
الشيء ميز بعضه من بعض ، **وتصنيف الشيء** جعله **أصنافاً** ».

وعلى ذلك فقول الأئمة إن السنة **دُوَّنَتْ** في نهاية القرن الأول لا يفيد أنها لم تكتب طيلة هذا القرن ، بل يفيد أنها كانت مكتوبة لكنها لم تصل للدرجة التدوين — جمع

(١) ٦٩٨/١ - .

(٢) ١٦٦/١٣ - .

(٣) ٢٠٤/٩ - .

(٤) ١٩٨/٩ - .

الصحف في دفتر — وما فهمه المعاصرون فهو خطأً منشؤه عدم التمييز بين الكتابة والتدوين ، ولذا يلاحظ من كلام الحافظ ابن حجر والحافظ الذهبي أن مدار الحديث على التدوين وليس في حديثهم شيء يتعلق بالكتابات .

يقول ابن حجر : « لم تكن مدونة ولا مرتبة ... تدوين الآثار وتبويب الأخبار ... أول من جمع ذلك » ويقول الذهبي : « تدوين السنة » .

أما المؤخرون فمدار حديثهم على الكتابة وربما وضعوا الكتابة مكان التدوين والعكس . وعلى ذلك فإن السنة قد مرّت بثلاث مراحل :

- ١ — مرحلة الكتابة : وهذه استمرت طوال القرن الأول .
- ٢ — مرحلة التدوين .
- ٣ — مرحلة التصنيف .

مرحلة الكتابة :

امثلاً لقول الله عز وجل : « وما آتاكم الرسول فخذلوه»^(١) و قوله تعالى : « من يطع الرسول فقد أطاع الله»^(٢) . و قوله تعالى : « وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى»^(٣) . حرص الصحابة على السنة كل الحرص فحفظوها وما غابوا عنه سألوا من حضره ، وبكل ما علّمـوا عمـلـوا . لكن لما كان الذهن قد يغفل والذكرة قد تعي ، اتجهوا إلى كتابة السنة في صحف ، فلما اطلع الرسول صلى الله عليه وسلم أنكره وأمرهم أن يمحوا كل ما كتبوا « من كتب عني شيئاً غير القرآن فليمحه»^(٤) . وذلك حرص منه صلى الله عليه وسلم على القرآن المصدر الأول للشريعة ، والذي يختلف عن السنة في كونه لا تجوز روايته بالمعنى ، فعمل على أن

(١) سورة الحشر ، آية : ٧ .

(٢) سورة النساء آية : ٨٠ .

(٣) سورة النجم آية : ٤ ، ٤ .

(٤) أخرجه مسلم في الزهد ، باب التشبت في الحديث وحكم كتابة العلم ٥ / ٨٤٧ والداري في المقدمة ، باب « من لم ير كتابة الحديث » ١ / ٩٨ . وابن عبد البر في « جامع بيان العلم » ١ / ٧٦ . والخطيب في تقييد العلم من ٢٩ ، ٣٢ .

توافق الجهود لكتابه القرآن وحده ، أمّا السنة فعلى الأذهان أن تتحرك ل تحفظها ولا خوف عليها فالرسول بينهم موجود ، ولقطعها غير متبع بتلاوته ، وغير معجز ، وتجوز روايته بالمعنى .

وفي نهيه صلى الله عليه وسلم عن كتابة السنة أمان من اختلاط القرآن بالسنة ، فأسلوب القرآن وإن كان يختلف عن أسلوب البشر ، إلا أن العرب كانوا لم يدركوا ذلك بعد ولم يتمرسوا ، فليظل القرآن في ساحة الكتابة وحده حتى تفهم الأذواق طبيعته ، ودرك البون بينه وبين أسلوب البشر ، فإذا ما فهموا أسلوب القرآن وأصبح من الثابت أنه لن يختلط بغيره فلتوجّه الجهود لكتابه السنة أيضاً فهي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي . وهنا يقول صلى الله عليه وسلم : « قيدوا العلم بالكتاب » « استعن بيمنيك » . . . الخ النصوص التي ستأتي – إن شاء الله تعالى – بعد قليل في « الرخصة في الكتابة » .

ييد أن النصوص التي صرحت بالنهي عن الكتابة في أول الأمر ظلت محفوظة ، ونقلها السلف على أنها جزء مما تلقوه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والنصوص التي حثت على الكتابة محفوظة أيضاً ، وهذا ما أوهم الاختلاف والتناقض بين النصوص .

وما كانت الجهود متوافرة على حفظ السنة وتنقلها ، ثم اتجهت إلى الكتابة والجمع والتدوين ، فقد ظهر من الأئمة من ينكر الكتابة – التي ستقتضي على ملكة الحفظ وتنقل الحديث من الصدور إلى السطور ولا شك أن ما في الصدور أقرب إلى العمل وأبلغ في التأثير – ويدعو إلى الحفظ والتلقى ، غير منكرين قدرها وفائتها في الحفاظ على النص واللفظ ، وأنها حصن من الضياع ، لكنهم ينكرونها إذا أدت إلى الاعتماد على المكتوب ، وأهمل الحفظ . ولذا يقول أبو سعيد : « احفظوا كما كنا نحفظ » .

وفي نفس الوقت كان هناك من يدعوا إلى الكتابة باعتبار أنها أبلغ في الحفظ وآمن من الخطأ والضياع وهو لا ينكرون قدر الحفظ وفائتها ويحيثون عليه مع الكتابة وعلىه فالفريقان يتقيان معاً إذا سار الحفظ مع الكتابة جنباً إلى جنب .

وكأن الله سبحانه هبّ للأمة من يدعوها إلى الحفظ ، ومن يدعوها إلى الكتابة ،

ليجتمع للسنة كل عوامل الحفظ من التسجيل في السطور والحفظ في الصدور . وجاء بعض الأئمة فوضعوا نصوص النبي مع رأي من أنكر الكتابة ونصوص الإذن بالكتابة مع رأي من حث عليها وصوروا أن الأمة انقسمت إلى معاشرين متصارعين ! وليس الأمر كما زعموا ، وإنما لكل وجهة ، وهكذا الأمر بالتفصيل والله وحده المستعان وهو ولي التوفيق والمهدى .

النهي عن الكتابة :

١ - روى أبو سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحه » (١) .

٢ - عن أبي سعيد الخدري قال : استأذنا النبي صلى الله عليه وسلم في الكتابة فلم يأذن لنا » (٢) .

٣ - روى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نكتب الأحاديث فقال : ما هذا الذي تكتبون ؟ قلنا أحاديث نسمعها منك قال : « كتاب غير كتاب الله ؟ أتدرون ؟ ما ضل الأمم قبلكم إلا بما اكتبوا من الكتب مع كتاب الله تعالى » (٣) .

٤ - عن عبد المطلب بن عبد الله بن حنطسب قال: دخل زيد بن ثابت على معاوية فسألته عن حديث فأمر إنساناً أن يكتبه فقال له زيد: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا أن لا نكتب شيئاً من حديثه ، فمحاه » (٤) .

وذهب إلى النهي عن الكتابة جمع من الصحابة والتابعين منهم :

(١) تقدم تخرجه .

(٢) آخرجه الترمذى في العلم ، باب في كراهة كتابة العلم / ٧ / ٤٢٧ ، وأخرجه الدارمى في باب من لم ير كتابة الحديث / ٩٨ ، والرامهرزمي في المحدث الفاصل / ص ٣٧٩ ، والخطيب في تقىيد العلم ص ٣٢ ، ٣٣ . والقاضى عياض فى الإلماع ص ١٤٨ .

(٣) آخرجه الخطيب فى تقىيد العلم ص ٣٤ . وفيه زيادة على ما هنا .

(٤) آخرجه أبو داود في العلم - باب كتابة العلم / ١٠ / ٨٠ ، وأحمد / ٥ / ١٨٢ ، وابن عبد البر في جامع بيان العلم / ١ / ٧٦ ، والخطيب في التقىيد ص ٣٥ ، والقاضى عياض فى الإلماع ص ١٤٨ .

١ - أبو سعيد الخدري - عن أبي نصرة قال : قيل لأبي سعيد لو اكتبنا الحديث ؟ فقال : لا نكتبكم ، خذوا عنا كما أخذنا عن نبينا صلى الله عليه وسلم . وعنده عن طريق آخر : « أتريدون أن تجعلوها مصاحف ؟ إن نبيكم صلى الله عليه وسلم كان يحدثنا فتحفظوا كما كنا نحفظ ». وعنده من طريق آخر « أردتم أن تجعلوه قرآنًا ؟ لا ، لا ، ولكن خذوا عنا كما أخذنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » (١) .

٢ - أبو هريرة - روي عنه أنه قال : نحن لا نكتب ولا نُكتب (٢) ، بفتح نون الفعل الأول وضم نون الفعل الثاني . وروي عن سعيد بن أبي الحسن قال : « لم يكن من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من أبي هريرة حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وإن مروان زمن هو على المدينة أراد أن يكتب حديثه فأبى وقال : « أرموا كما كنا نرمي » فلما أبى عليه تغفله فأقعده له كتاباً ثقفاً ودعاه فجعل أبو هريرة يحدثه ويكتب الكاتب حتى استفرغ حديثه أجمع ، قال : ثم قال مروان : تعلم أنا قد كتبنا حديثك أجمع ؟ قال : وقد فعلت ؟ قال : نعم . قال : فاقرؤوه عليّ إذا ، قال : فقرؤوه عليه ، فقال أبو هريرة : « أما إنكم قد حفظتم ، وإن تعطني تمحه قال : فمباح » (٣) .

٣ - ابن مسعود - روي عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه قال : أصبّت أنا وعلقمة صحيفـة فانطلقـ معـي إـلىـ ابنـ مـسـعـودـ بـهـاـ وـقـدـ زـالـ الشـمـسـ أوـ كـادـتـ تـزـولـ فـجـلـسـنـاـ بـالـبـابـ ثـمـ قـالـ لـلـجـارـيـةـ انـظـرـيـ مـنـ بـالـبـابـ ؟ـ فـقـالـتـ :ـ عـلـقـمـةـ وـالـأـسـوـدـ .ـ فـقـالـ :ـ أـئـذـنـيـ لـهـمـاـ ،ـ فـدـخـلـنـاـ .ـ فـقـالـ :ـ كـأـنـكـمـ قـدـ أـطـلـتـمـاـ الـحـلوـسـ قـلـنـاـ :ـ أـجـلـ .ـ قـالـ فـمـاـ مـعـكـمـاـ أـنـ تـسـتـأـذـنـاـ ؟ـ قـلـنـاـ خـشـيـنـاـ أـنـ تـكـوـنـ نـائـمـاـ .ـ قـالـ :ـ مـاـ أـحـبـ أـنـ تـظـنـنـاـ بـيـ هـذـاـ ،ـ إـنـ هـذـهـ سـاعـةـ كـنـاـ نـقـيسـهـ بـصـلـةـ اللـلـيـلـ ،ـ فـقـلـنـاـ :ـ هـذـهـ صـحـيـفـةـ فـيـهاـ حـدـيـثـ حـسـنـ ،ـ فـقـالـ :ـ يـاـ جـارـيـةـ هـاتـيـ بـطـشـتـ وـاسـكـيـ فـيـهـ مـاءـ ،ـ قـالـ ،ـ قـالـ :ـ فـجـعـلـ يـمـحـوـهـ بـيـدـهـ وـيـقـولـ :ـ «ـ نـحـنـ نـقـصـ عـلـيـكـ أـحـسـنـ الـقصـصـ»ـ فـقـلـنـاـ اـنـظـرـ فـيـهـ فـإـنـ فـيـهـ حـدـيـثـاـ عـجـيـباـ ،ـ فـجـعـلـ

(١) جامع بيان العلم ١ / ٧٦ / ٧٧ ، المحدث الفاصل ص ٣٧٩ ، تقدير العلم ص ٣٦ ، ٣٧ .

(٢) جامع بيان العلم ١ / ٧٩ ، والتقدير ص ٤٢ .

(٣) تقدير العلم ص ٤١ مستدرك ٣ / ٥٠٩ .

يمحوها ويقول : « إن هذه القلوب أوعية فاشغلوها بالقرآن ولا تشغلوها بغيره . قال أبو عبيد – أحد أفراد السند – يرى أن هذه الصحيفة أخذت من أهل الكتاب فلهذا كره عبد الله النظر فيها(١) » .

ومن سليمان بن الأسود المخاربي قال : كان ابن مسعود رضي الله عنه يكره كتابة العلم «(٢)» .

٤ – ابن عمر – روى عن سعيد بن جبير أنه قال : كتبت إلى أهل الكوفة مسائل ألقى فيها ابن عمر فلقيته فسألته عن الكتاب ولو علم أن معي كتاباً لكان الفيصل بيديه وبينه «(٣)» .

٥ – ابن عباس – روى طاووس عن ابن عباس أنه قال : « إنا لا نكتب العلم ولا نكتبه »(٤) . وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه كان ينهي عن كتابة العلم ، وقال : إنما ضل من كان قبلكم بالكتب »(٥) .

٦ – الشعبي – روى عنه أنه قال : ما كتبت سواداً في بياض قط وما سمعت من رجل حديثاً فأردت أن يعيده علىَ زاد الأنسن – أحد الرواة – ولقد نسيت من الأحاديث ما لو حفظها إنسان كان بها عالماً »(٦) .

٧ – الصحاحك – روى عنه أنه قال : « يأتي على الناس زمان يكثر فيه الأحاديث حتى يبقى المصحف بغيره لا ينظر فيه »(٧) .

٨ – ٩ – ١٠ – منصور بن المعتمر ومغيرة والأعمش – روى عن اسحاق ابن اسماعيل الطالقاني قال : قلت لحرير – يعني ابن عبد الحميد – أكان منصور

(١) جامع بيان العلم ١ / ٧٩ ، تقدير العلم ص ٥٣ .

(٢) جامع بيان العلم ١ / ٧٨ ، تقدير العلم ص ٣٨ وما استدل عليه جزء من الآية رقم ٣ من سورة يوسف .

(٣) جامع بيان العلم ١ / ٧٩ ، تقدير العلم ص ٤٣ ، ٤٤ ، المحدث الفاصل ص ٣٧٩ .

(٤) جامع بيان العلم ١ / ٧٧ ، تقدير العلم ص ٤٢ .

(٥) جامع بيان العلم ١ / ٧٨ ، تقدير العلم ص ٤٣ .

(٦) جامع بيان العلم ١ / ٨١ .

(٧) جامع بيان العلم ١ / ٧٨ .

- يعني ابن المعتمر - يكره كتاب الحديث ؟ قال : نعم ، منصور ومغيرة والأعمش كانوا يكرهون كتاب الحديث «(١)» .

الرخصة في الكتابة :

١ - روي عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أنه قال : كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم أريد حفظه فنهنني قريش ، وقالوا تكتب كل شيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم بشر يتكلم في الغضب والرضا ؟ فأمسكت عن الكتاب فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأواماً بأصبعه إلى فيه وقال : اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق «(٢)» .

٢ - روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال : «ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثاً عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب» «(٣)» .

٣ - عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «قيدوا العلم ، قلت : وما تقييده ؟ قال : كتابه» «(٤)» .

٤ - عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «قيدوا العلم بالكتاب» «(٥)» .

(١) جامع بيان العلم ١ / ٨١ ، تقدير العلم ص ٤٨ .

(٢) أخرجه الحاكم ١ / ١٠٤ ، ١٠٥ وقال صحيح الإسناد ولم يخرجه ، وأخرجه أبو داود في العلم بباب كتابة العلم ١ / ٧٩ والداري بباب من رخص في كتابة العلم ١ / ١٠٣ ، وهو في تقدير العلم ص ٧٤ ، ٨٢ ، وجامع بيان العلم ١ / ٨٥ ، والمحدث الفاصل ص ١٦٤ .

(٣) أخرجه البخاري في العلم بباب كتابة العلم ١ / ٢٠٦ ، والترمذني في العلم بباب الرخصة فيه - أي كتابة الحديث - ٧ / ٤٢٩ وقال حسن صحيح ، وأحمد في مسنده ٢ / ٢٤٨ ، والداري بباب من رخص في كتابة العلم ١ / ١٠٧ وهو في جامع بيان العلم ١ / ٨٤ ، وتقدير العلم ص ٨٢ ، ٨٣ .

(٤) أخرجه الحاكم ١ / ١٠٦ وانتقد الذهباني بأن ابن المؤمل ضعيف ، وذكره في مجمع الزوائد ١ / ١٥٢ وعزاه للطبراني في الكبير والأوسط ، وفيه عبد الله بن المؤمل وثقة ابن معين وابن حبان ، وقال ابن سعد : ثقة قليل الحديث ، وقال الإمام أحمد : أحاديثه مناكير . وهو في تقدير العلم ص ٦٨ ، والمحدث الفاصل ص ٣٦٤ .

(٥) أخرجه في الحديث الفاصل ص ٣٦٨ وتقدير العلم ص ٧٠ .

٥ - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : كان رجل يشهد حديث النبي صلى الله عليه وسلم فلا يحفظه فسألني فأحدثه فشكأ قلة حفظه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « استعن على حفظك بيمنيك » (١) يعني الكتاب .

٦ - روى عن رافع بن خديج أنه قال : قلنا يا رسول الله إنا نسمع منك أشياءً أفنكتها؟ قال : اكتبوا ولا حرج » (٢) .

٧ - عن أبي هريرة رضي الله عنه أن خزاعة قتلو رجلاً من بني ليث عام فتح مكة بقتيل منهم قتلوه فأخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم فركب راحته فخطب فقال : إن الله حبس عن مكة القتل - أو الفيل شك أبو عبد الله - وسلط عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنين ، ألا وإنها لم تحل لأحد قبله ولم تحل لأحد بعدى ألا وإنها حللت لي ساعة من نهار ، ألا وإنها ساعتي هذه حرام لا يختلي شوكتها ولا يغضد شجرها ولا تلقط ساقطتها إلا لمنشد فمن قتل فهو بخیر النّظرَین إما أن يُعقل وإما أن يقاد أهل القتيل فجاء رجل من أهل اليمن فقال : اكتب لي يا رسول الله . فقال : اكتبوا لأبي فلان ، فقال رجل من قريش إلا الإذخر يا رسول الله فإنما نجعله في بيوتنا وقبورنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم إلا الإذخر .

قال أبو عبد الله : يقال يقاد بالقاف . فقيل لأبي عبد الله أي شيء كتب له؟
قال كتب له هذه الخطبة » (٣) .

(١) أخرجه الترمذى في العلم بباب الرخصة فيه ٤٢٧ / ٧ وقال : ليس إسناده بذلك القائم ، وهو في التقىيد ص ٦٥ .

(٢) ذكره في مجمع الزوائد ١٥١ / ١ وعزاه للطبراني في الكبير ، وفيه أبو مدرك روى عن رفاعة بن رافع عنه بقية ولم أر من ذكره . وهو في تقىيد العلم ص ٧٢ .

(٣) أخرجه البخاري - ولفظه ما هنا - في العلم بباب كتابة العلم ٢٠٥ / ١ وأخرجه في غير هذا الموضع ، ومسلم في الحج بباب تحرير مكة ٥٠٥ والترمذى في العلم ، بباب الرخصة فيه - أي في كتاب العلم - ٤٢٨ وفيه أن الرجل اسمه أبو شاة ، وأبو داود في المنساك بباب تحرير مكة ٤٩٨ في الديات بباب ولي العمد يأخذ الديمة ١٢ / ٢٢٤ وأحمد ٢ / ٢٣٨ ،

٨ - عن عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - قال : ما يرغبني في الحياة إلا الصادقة والوهط ؛ فاما الصادقة فصحيفة كتبتها من في رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأما الوهط فأرض تصدق بها عمرو بن العاص كان يقوم عليها »(١) .

وأجاز الكتابة جمع من الصحابة والتابعين من هؤلاء : -

١ - أنس بن مالك - عن هبيرة بن عبد الرحمن قال : كنا إذا أكثرنا على أنس بن مالك ألقى إلينا مخلة فقال هذه أحاديث كتبتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم »(٢) .

وروى ثامة عن أنس : « أنه كان يأمر بنيه أن يقيدوا العلم بالكتاب »(٣) .

٢ - عمر - عن عبد الملك بن عبد الله بن أبي سفيان أنه سمع عمر بن الخطاب يقول : « قيدوا العلم بالكتاب »(٤) .

٣ - ابن عباس - عن هارون بن عترة عن أبيه عن ابن عباس أنه أرخص له أن يكتب »(٥) .

وروى عنه أيضاً أنه قال : « قيدوا العلم بالكتاب »(٦) .

وقال : « خير ما قيد به العلم الكتاب »(٧) .

(١) أخرجه الدارمي بباب من رخص في كتابة العلم ١ / ١٠٥ ، وهو في المحدث الفاصل ص ٣٦٦ وفي تقدير العلم ص ٨٥ .

(٢) المحدث الفاصل ص ٣٦٧ ، وتقدير العلم ص ٩٥ .

(٣) أخرجه الحكم ١ / ١٠٦ وقال : وقد أسلد من وجه غير معتمد ، وهو في الإلماع ص ١٤٧ ، وفي تقدير العلم ص ٩٦ ، ٩٧ ، وفي المحدث الفاصل ص ٣٦٨ ، وفي جامع بيان العلم ١ / ٨٧ .

(٤) أخرجه الحكم ١ / ١٠٦ ، وهو في تقدير العلم ص ٨٨ وفي المحدث الفاصل ص ٣٧٧ وجامع بيان العلم ١ / ٨٦ وبين عبد الملك وعمر راو سقط من روایة الحكم لكنه في بقية الكتب وهو عمرو بن أبي سفيان عم عبد الملك .

(٥) جامع بيان العلم ٨٧ / ١ .

(٦) تقدير العلم ص ٩٢ ، وجامع بيان العلم ١ / ٨٦ .

(٧) تقدير العلم ص ٩٢ .

وقال : « قيدوا العلم ، وتقييده كتابته » (١) .

و فوق هذا فقد فعله ابن عباس . فعن عبيد الله بن أبي رافع قال : كان ابن عباس يأتي أبي رافع فيقول : ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم كذا ؟ ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم كذا ؟ ومع ابن عباس ألواح يكتب فيها » (٢) .

٤ - أبو هريرة - عن بشير بن نهيك قال : « كنت أكتب ما أسمع من أبي هريرة فلما أردت أن أفارقه أتيته بكتابي فقلت هذا سمعته منك . قال نعم » (٣) .

وعن حسن بن عمرو بن أمية الضمري قال : تحدثت عند أبي هريرة بحديث فأنكره فقلت إني قد سمعته منك فقال : إن كنت سمعته مني فهو مكتوب عندي فأخذني بيدي إلى بيته فأرانا كتاباً كثيرة من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد ذلك الحديث فقال : قد أخبرتك أني إن كنت حدثتك به فهو مكتوب عندي » (٤) .

٥ - أبو بكر - عن أنس رضي الله عنه - أن أبو بكر كتب له فرائض الصدقة الذي سنّه رسول الله صلى الله عليه وسلم » (٥) .

٦ - علي بن أبي طالب - عن ابراهيم بن يزيد الترمي عن أبيه قال : خطبنا عليًّا فقال : من زعم أن عندنا شيئاً نقرؤه ليس في كتاب الله تعالى وهذه الصحيفة - قال صحيفه معلقة في سيفه فيها أسنان الإبل وشيء من الجراحات - فقد كذب ، وفيها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « المدينة حرم ما بين عير إلى ثور ، فمن أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً ، ومن ادعى إلى غير أبيه أو انتهى إلى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً ، وذمة المسلمين واحدة

(١) تقييد العلم ص ٩٢ .

(٢) تقييد العلم ص ٩١ .

(٣) جامع بيان العلم ١ / ٨٧ .

(٤) جامع بيان العلم ١ / ٨٩ المستدرك ٣ / ٥١١ .

(٥) تقييد العلم ص ٨٧ .

يسعى بها أدناهم ، فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً»^(١) .

وروي عن علي رضي الله عنه قال : «قيدوا العلم ، قيدوا العلم»^(٢) مرتين .

٧ - الشعبي - عامر بن شراحيل ، قال «الكتاب قيد العلم»^(٣) .

٨ - سعيد بن المسيب - روى عن عبد الرحمن بن حرمدة قال : «كنت سيء الحفظ ، زاد الصيرفي - أحد الرواة - أو كنت لا أحفظ قال ثم اتفقا فرخص لي سعيد بن المسيب في الكتاب»^(٤) .

٩ - الأعمش - عن أبي جعفر الفراء قال : كان الأعمش يسمع من أبي اسحق ثم يجيء فيكتبه في منزله»^(٥) .

١٠ - سعيد بن جبير - روى عنه أنه قال : «كنت أسير بين ابن عمر وابن عباس فكنت أسمع الحديث منهما فأكتب على واسطة الرحل حتى أنزل فأكتب»^(٦) . وقال : «كنت عند ابن عباس في الواحى حتى املأها ثم أكتب في نعلي»^(٧) .

١١ - قتادة - قيل له نكتب ما نسمع منك ؟ قال وما يمنعك أن تكتب وقد أخبرك اللطيف الخبير أنه يكتب فقال : «علمها عند ربى في كتاب لا يصل ربى ولا ينسى»^(٨) .

هذه هي نصوص النهي عن الكتابة ، ونصوص الإذن بالكتابة ، ساقها بعض الأئمة

(١) أخرجه البخاري في فضائل المدينة بباب حرم المدينة ٤ / ٨١ . وهو في جامع بيان العلم ١ / ٨٥ ، وفي تقدير العلم ص ٨٨ .

(٢) تقدير العلم ص ٨٩ .

(٣) تقدير العلم ص ٩٩ ، مستند ابن الجعدي رقم ٢٣٦٥ المحدث الفاصل ص ٣٧٥ .

(٤) جامع بيان العلم ١ / ٨٨ ، تقدير العلم ص ٩٩ .

(٥) المحدث ص ٣٨٤ ، تقدير العلم ص ١١٢ .

(٦) تقدير العلم ص ١٠٣ .

(٧) تقدير العلم ص ١٠٢ ، المحدث الفاصل ص ٣٧١ .

(٨) المحدث الفاصل ص ٣٧٢ ، تقدير العلم ص ١٠٣ وما استدل به من جزء من الآية رقم ٥٢ / ٦٦ .

على أنها متعارضة^(١) . ثم التمسوا سبلاً للخروج من هذا التعارض ، ولكن لا يخفى على متأنل أنها غير متعارضة ، فأحاديث الإذن بالكتابة ناسخة لأحاديث النهي . وما كان في طوق الصحابة الذين كتبوا أن يكتبوا لولم يعلموا ذلك . لكنهم لما علموا نسخ الحكم الأول بادروا بالكتابة بل إن الرسول صلى الله عليه وسلم قد حثهم على ذلك ودفعهم إليه : « قيدوا العلم بالكتاب » وقد قدمت ذلك في صدر الموضوع .

وبالنسخ قال جمع من الأئمة ، وهو أنا أذكر مجلماً ما قالوه في التوفيق بين هذه النصوص التي ظاهرها التعارض :

الوجه الأول : — أن الإذن لمن خيف نسيانه ، والنهي لمن أمن وخيف اتكاله .

الوجه الثاني : إن النهي كان حين خيف اختلاط الحديث بالقرآن ، والإذن حين أمن ذلك . فاهمما النووي في التقريب^(٢) وابن الصلاح في مقدمته^(٣) .

الوجه الثالث : النهي عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة خوف الاشتباه ، والإذن إذا كتب كل على انفراده . قاله السيوطي في التدريب^(٤) ، والعراقي في فتح المغيث^(٥) .

الوجه الرابع : أن النهي كان خاصاً بوقت نزول القرآن ، أما بعده فلا . قاله السيوطي في التدريب أيضاً^(٦) .

الوجه الخامس : أن الإذن كان خاصاً بمن يتقن القراءة ، والنهي لمن لم يتقنها خشية الغلط — قاله ابن قتيبة^(٧) .

(١) من الأئمة من قال بعدم التعارض بانياً رأيه ذا على أن العدة في أدلة النهي عن الكتابة هو حديث أبي سعيد الخدري . وهو يرى أنه معلم ، والصواب وقفه على أبي سعيد (فتح الباري ١ / ٢٠٨) .

(٢) ج ١ ص ٦٧ مع التدريب .

(٣) ص ٢٠٣ .

(٤) ج ٢ ص ٦٧ .

(٥) ١٨ / ٣ .

(٦) ٦٧ / ٢ .

(٧) تأويل مختلف الحديث ص ٢٨٧ .

الوجه السادس : أن النهي منسوخ بالإذن . قاله العراقي (١) .

قلت : أظهر الوجه عندي هو الوجه السادس فليس في حديث النهي تحصيص بحالة دون أخرى وليس في حديث الإذن الإباحة في حال دون حال ولشخص دون شخص وإنما حديث النهي عام « لا تكتبوا عني » وحديث الإذن عام « اكتبوا لأبي شاه » « اكتب » « استعن بيمنك » وعليه فأظهر الأقوال هو القول بالنسخ .

والوجه الثاني مصير إلى الوجه السادس . فإن النهي كان في فتره الوحي الأولى فكان أسلوب القرآن لم يتمرسه المسلمون فلم يصرح لهم بالكتابه ، فيما أن أدركتوا أسلوبه وفهموا الفرق بينه وبين أسلوب البشر إلا أباح لهم الرسول صلى الله عليه وسلم الكتابة .

أما كون بعض الصحابة والتابعين رفض الكتابة ودعا إلى الحفظ فليس هذا مصيرًا منهم إلى عدم النسخ ولا لاحتاجوا بالحديث ، ولم يقع هذا من أحدهم . وإنما رفضوا الكتابة خشية أن يوجد كتاب مع كتاب الله أو خشية الاتكال على الكتابة وإهمال الحفظ ، مقدرين قدر الكتابة فاهميين مزيتها .

ولذا نجد في كلام بعض الناهين عن الكتابة دعوة أيضًا إلى الكتابة من ذلك ابن عباس فهو يقول : « نحن لا نكتب العلم ولا نُكتبه » ثم يقول : « قيدوا العلم بالكتاب » بل إن أبا سعيد الخدري وهو الذي روى أصح حديث في باب النهي عن الكتابة يكتب أيضًا ، فعن أبي الم وكل عنه قال : « ما كنا نكتب شيئاً غير القرآن والشهاد » (٢) . يقول الخطيب (٣) : — بعد ذكر هذا الأثر عن أبي سعيد — « وأبو سعيد هو الذي روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تكتبوا عني سوى القرآن » ومن كتب عني غير القرآن فليمحه » ثم هو يخبر أنهم كانوا يكتبون القرآن والشهاد ، وفي ذلك دليل على أن النهي عن كتب ما سوى القرآن إنما كان على الوجه الذي ي بيانه ، من أن يضاهي بكتاب الله تعالى غيره ، وأن يشتغل عن القرآن

(١) فتح المفيث ٣ / ١٨ .

(٢) تقيد العلم ص ٩٣ .

(٣) تقيد العلم ص ٩٣ .

بسواه ، فلما أمن ذلك ودعت الحاجة إلى كتب العلم لم يكره كتبه ، كما لم تكره الصحابة كتب الشهد ، ولا فرق بين التشهد وبين غيره من العلوم ، في أن الجميع ليس بقرآن ، ولن يكون كتب الصحابة ما كتبوه من العلم وأمرروا بكتبه إلا احتياطاً كما كان كراهتهم لكتبه احتياطاً والله أعلم .

وقال أبو عمر بن عبد البر . . . من كره كتابة العلم إنما كرره لوجهين : أحدهما ألا يتخذ مع القرآن كتاباً يضاهى به ، ولثلا يتكل الكاتب على ما كتب فلا يحفظ فيقل الحفظ كما قال الخليل :

ليس بعلم ما حوى القمطر ما العلم إلا ما حواه الصدر

ثم قال : والذين كرروا الكتاب كابن عباس والشعبي وابن شهاب والنخعي وقتادة ومن ذهب مذهبهم وجبل جبلتهم كانوا قد طبعوا على الحفظ فكان أحدهم يخبريء بالسمعة ألا ترى ما جاء عن ابن شهاب أنه كان يقول : إني لأمر بالباقع فأسد أذني مخافة أن يدخل فيها شيء من الخنا ، فوالله ما دخل أذني شيء قط فنسيته ، وجاء عن الشعبي نحوه وهؤلاء كلهم عرب ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « نحن أمة أمية لا نكتب ولا نحسب » وهذا مشهور أن العرب قد خصت بالحفظ كان أحدهم يحفظ أشعار بعض في سمعة واحدة ، وقد جاء أن ابن عباس رضي الله عنه حفظ قصيدة عمر بن أبي ربيعة :

في سمعة واحدة على ما ذكروا وليس أحد اليوم على هذا . ولولا الكتاب لضاع
كثير من العلم ، وقد أرخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتاب العلم ورخيص
فيه جماعة من العلماء وحمدو ذلك ونحن ذاكروه بعد هذا بعون الله إن شاء الله
(ذكره في باب ذكر الرخصة في كتاب العلم وقد أخذت منه الكثير هنا) .

وقد دخل على ابراهيم التخعي شيء في حفظه لتركه الكتاب . وذكر الحلواني
قال : حدثنا معاوية بن هشام وقبيصة قالا حدثنا سفيان عن منصور قال : كان
إبراهيم يحذف الحديث ، فقلت له : إن سالم بن أبي الجعد يتم الحديث قال له إن سالماً
كتب وأنا لم أكتب .

قال أبو عمر : فهذا النخي مع كراهيته لكتاب الحديث قد أقر بفضل الكتاب أه . بيسير تصرف .

وقال الرامهرمي(١) : «قد ذكرنا في وجوب الكتاب ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم عن علي وعمر وجابر وأنس ومن يليهم من كبراء التابعين كالحسن وعطاء وطاووس وسعيد ابن جبير وعروة بن الزبير ومن بعدهم من أهل العلم ، والحديث لا يضبط إلا بكتاب ثم بالمقابلة والمدارسة والتعهد والذكرة والسؤال والفحص عن الناقلين والتفقه بما نقلوه .

وإنما كره الكتاب من كره من الصدر الأول لقرب العهد وتقارب الإسناد ولثلا يعتمد الكاتب فيهمله أو يرحب عن تحفظه والعمل به ، فأما والوقت متباعد والإسناد غير متقارب والطرق مختلفة والنقلة متشابهون وآفة النسيان معتبرة والوهم غير مأمون فإن تقيد العلم بالكتاب أولى وأشفى والدليل على وجوبه أقوى ، وحديث أبي سعيد «حرضنا أن يأذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكتاب فأبي» أحسب أنه كان محفوظاً في أول المиграة وحين كان لا يؤمن الإشتغال به عن القرآن » ١ . ه .

ثم قال القاضي الرامهرمي(٢) : « وإنما نقول إن الأولى بالحدث والأحوط لكل راوٍ أن يرجع عند الرواية إلى كتاب ليس من الوهم ثم ساق العديد من الأمثلة ليبين أن عدم الكتابة يورث الخطأ في الرواية وهو أنا أكفي من هذه الأمثلة بمثالين :

١ - أخرج الرامهرمي بإسناده إلى يحيى بن سعيد عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أنه كان يجمع بين المغرب والعشاء إذا جدبه السير بعد ما يغيب الشفق ويزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بينهما قال يحيى : حدثت بهذا الحديث ست عشرة سنة بمكة فكنت أقول قبل أن يغيب الشفق ثم نظرت في كتابي فإذا هو بعد ما يغيب الشفق » (٣) .

(١) المحدث الفاصل ص ٣٨٥ .

(٢) المحدث الفاصل ص ٣٨٨ وما بعدها .

(٣) المحدث الفاصل ص ٣٨٨ .

٢ - أخرج الراوي من ذكرها ثنا الحسن بن قزعة ثنا الفضيل ابن عياض عن ليث عن نافع عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ربما يقرن شعبان ورمضان قال الحسن فلقيني فضيل بعد أيام فقال أجعل مكان نافع طلحة»(١) .

وقال القاضي عياض «وروى كراهة ذلك - كتابة الحديث - عن أبي موسى وابن عمر وأبي سعيد الخدري وجماعة بعدهم لذلك - أحاديث النهي عن الكتابة - ومخافة الاتكال على الكتاب وترك الحفظ ولئلا يكتب شيء مع القرآن ، ومنهم من كان يكتب فإذا حفظ مما ، والحال اليوم داعية لكتابه لانتشار الطرق وطول الأسانيد وقلة الحفظ وكلال الأفهام»(٢) .

الكتابة بعد عصر التابعين :

وعلى أي وجه اعتبرنا آراء الصحابة والتابعين فإن هذا الاختلاف قد زال بعد عصر التابعين ، وأجمع المسلمون على جواز الكتابة .

يقول الحافظ العراقي(٣) «اختلف المسلمون والتابعون في كتابة الحديث ... ثم أجمع المسلمون على جوازها وزال ذلك الخلاف » .

وكذا قال عياض(٤) وابن الصلاح(٥) .

وقال السخاوي(٦) : «لكن الإجماع منعقد من المسلمين - كما حكاه عياض - في المائة الثانية - كما زاده الذهبي - على الجواز بعدهم أي بعد الصحابة والتابعين بالحزم في حكمته بدو تردد بحيث زال ذلك الخلاف كما أجمع المتقدمون والمؤخرون على جوازها في القرآن » .

(١) المحدث الفاصل ص ٣٩٢ .

(٢) الإلإاع ص ١٤٩ .

(٣) فتح المغيث ١٧/٣ .

(٤) الإلإاع ص ١٤٧ .

(٥) المقدمة ص ٢٠٤ .

(٦) فتح المغيث ١٤٢/٢ .

طبيعة الكتابة والباعث عليها : -

لم يكن الغرض من الكتابة في هذه المرحلة هو تأليف موسوعة تشمل السنة بأسرها ، وإنما كان الغرض منها حفظ الحديث والأمن من ضياعه ، بحيث يحفظ كل شخص ما يسمعه ، ويكتب كل - أو بعض - ما يحفظه ، حتى لا يضيع بعد ذلك ، أو يغتري به تحريف .

وعليه فيمكن تلخيص بواطن الكتابة فيما يلي : -

١ - تعدد الحفظ : فإذا كان أحدهم سيء الحفظ فإنه يحرص على الكتابة ليحفظ من الكتاب .

من ذلك ما روي عن حرملة قال : كنت سيء الحفظ فرخص لي سعيد بن جير في الكتاب^(١) ، وعن شراحيل أبي سعد قال : دعا الحسن بن علي بنيه وبني أخيه فقال : يا بنى وبنى أخي إنكم صغاري قوم يوشك أن تكونوا كبار آخرين فتعلموا العلم فمن لم يستطع منكم أن يرويه أو قال يحفظه فليكتبه ولি�ضعه في بيته^(٢) .

أو كان النص نفسه مما يتعدد حفظه كأن يكون الحديث طويلاً أو مشتملاً على أرقام عددية كأحاديث الصدقات والديات والفرائض كما روى عن عبد الله بن عمرو قال : « قلنا يا رسول الله إنا نسمع منك أشياء لا نحفظها أفلأ نكتبها ؟ قال : بلى فاكتبوها »^(٣) .

٢ - المحافظة على اللفظ : فكانوا يكتبون ليحفظوا نفس اللفظ . فعن منصور قال : قلت لابراهيم : سالم ابن أبي الجعد ألم حديثاً منك قال إن سالماً كان يكتب^(٤) .

وعن معمر قال : قدمت على يحيى بن اليمان فحدثه بحديث لأستخرج منه

(١) المحدث ص ٣٧٦ ، التقىيد ص ٩٩ ، جامع بيان العلم ١ / ٨٨ .

(٢) أخرجه الدارمي . باب من رخص في كتابة العلم ١ / ١٠٧ ، وهو في التقىيد ص ٩١ ، والكافية ص ٣٤٠ .

(٣) المحدث ص ٣٦٤ ، التقىيد ص ٧٤ .

(٤) المحدث ص ٣٧٤ ، التقىيد ص ١٠٩ .

حديثاً فلما قمت من عنده قال اكتب لي حديث كذا وكذا قلت له يا أبا نصر أستم تكرهون كتابة الحديث؟ فقال اكتبه لي فإنك إن لم تكتبه لي فقد ضيغت أو أحطأت^(١) — تاء المتكلم — وعن شعبة قال إذا رأيتمني أثج الحديث — أي أقرؤه متواياً سريعاً من ثج الماء إذا صبه — فاعلموا أنني تحفظته من كتاب^(٢) . وقال أحمد ويعي : «كل من لم يكتب العلم لا يؤمن عليه الغلط»^(٣) .

٣ — المحافظة على العلم من الضياع : فكانوا يحفظون ومع ذلك يكتبون خشية أن يعتري الذهن نسيان ، فإن الخاطر يغفل ، والقلم يحفظ ، والحافظ يموت ، والقرطاس يبقى ، ولذا يقول الحسن : «ما قيد العلم بمثل الكتاب»^(٤) . وقال الشعبي وغيره : «الكتاب قيد العلم»^(٥) وقال : «لا تدعن شيئاً من العلم إلا كتبته فهو خير لك من موضعه من الصحفة وإنك تحتاج إليه يوماً ما»^(٦) — وقال أبو قلابة : «الكتاب أحب إليّ من النسيان»^(٧) .

وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أهل المدينة : «أن انظروا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبوه فإني خفت دروس العلم وذهاب أهله»^(٨) .

آثار هذه الحقبة :

ولقد أسفرت هذه الحقبة عن عدد من الصحف تعد دليلاً على كتابة السنة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم — بل منها ما أمر صلى الله عليه وسلم بكتابته ومهره بخاتمه الشريف — وفي عهد الصحابة والتابعين كما أنه بفضلها حفظت أصول السنة وأقيم ببنائها .

(١) جامع بيان العلم ٩٢ / ١ ، المحدث ص ٣٧٣ ، التقىيد ص ١١٠ .

(٢) جامع ٩٠ / ١ .

(٣) جامع ٩١ / ١ .

(٤) المحدث ص ٣٧٥ ، والتقييد ص ١٠١ .

(٥) المحدث ص ٣٧٥ ، ٣٧٧ ، التقىيد ص ٩٩ .

(٦) التقىيد ص ١٠٠ .

(٧) جامع بيان العلم ٨٧ / ١ ، التقىيد ص ١٠٣ .

(٨) أخرجه الدارمي — باب من رخص في كتابة العلم ١٠٤ / ١ ، وهو في التقىيد ص ١٠٦ .

وهذه الصحف منها ما أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بكتابته ومنها ما كتبه الصحابة مع علم رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك .

– فمن الصحائف التي أمر الرسول بكتابتها كتابه صلى الله عليه وسلم بين المؤمنين من المهاجرين والأنصار وبين أهل المدينة ، والذي ذكره ابن هشام في كتابه « سيرة النبي صلى الله عليه وسلم » ويقع في ورقتين (١) .

وأخرج أبو عبيد القاسم بن سلام صدره في كتابه « الأموال » (٢) . وفيه عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب بهذا الكتاب « هذا كتاب من محمد النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المؤمنين وال المسلمين من قريش وأهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم فحل معهم وجاحد معهم أنهم أمة واحدة دون الناس : المهاجرين من قريش على رباعتهم يتعاقلون بينهم معاملتهم الأولى وهم يفكرون عانيهم بالمعروف والقسط بين المؤمنين . . . الخ وهو حديث طويل في المعاملة .

وأيضاً كتابه صلى الله عليه وسلم في الصدقات والديات والفرائض والسنن الذي أرسله إلى عمرو بن حزم وغيره وقد أخرجه أبو القاسم في كتابه الأموال (٣) . ويقع في أكثر من ورقة وهذا صدره : أخرج أبو عبيد بإسناده عن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري قال : لما استخلف عمر بن عبد العزيز أرسل إلى المدينة يلتمس كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقات وكتاب عمر بن الخطاب فوجد عند آل عمرو بن حزم كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عمرو بن حزم في الصدقات ووجد عند آل عمر كتاب عمر في الصدقات مثل كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فنسخا له قال فحدثني عمرو بن هرم : أنه طلب إلى محمد ابن عبد الرحمن أن ينسخه ما في ذينك الكتابين فنسخ له ما في هذا الكتاب من صدقة الإبل والبقر والغنم والذهب والورق والتمر أو الشمر والحب والزبيب : أن الإبل ليس فيها شيء حتى تبلغ خمساً فإذا بلغت خمساً ففيها شاة حتى تبلغ تسعًا فإذا زادت واحدة ففيها شatan . . . الخ هذا الكتاب .

(١) ج ٢ ص ١١٩ .

(٢) ص ١١٦ .

(٣) ص ٤٤٧ .

— وأيضاً كتابه صلى الله عليه وسلم الذي كان عند الإمام علي كرم الله وجهه والذي أخرجه الأئمة عنه وفيه : « هل عندكم كتاب ؟ قال : لا . إلا كتاب الله أو فهم أعطيه رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة ؟ قيل وما في هذه الصحيفة ؟ قال : العقل وفكاك الأسيرو لا يقتل مسلم بكافر » وفي رواية أخرى « فإذا فيها المدينة حرام الخ الحديث .

ومن طريق ثالث : « فيها لعن الله من ذبح لغير الله » ، ومن طريق رابع « فإذا فيها المؤمنون تتكافأ دمائهم يسعى بذمتهم أدناهم » ومن طريق خامس : « فيها فرائض الصدقة » والجمع بين هذه الأحاديث أن الصحيفة كانت واحدة وكان جميع ذلك مكتوباً فيها فنقل كل واحد من الرواية عنه ما حفظه (١) .

— ومنها كتابه صلى الله عليه وسلم الذي وجد في قائم سيفه . فعن أبي جعفر محمد بن علي قال : « وجد في قائم سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم صحفة فيها مكتوب : ملعون من سرق تخوم الأرض . ملعون من تولى غير مواليه ، أو قال ملعون من جحد نعمة من أنعم عليه » (٢) .

وقد اشتمل كتاب « مكاتب الرسول صلى الله عليه وسلم » لعلي بن حسين يعني الأحمدي على عدد كبير من كتبه صلى الله عليه وسلم . وكذا كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام (ص ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٥٧) وغير ذلك .

— أما الصحابة فقد كتب منهم عبد الله بن عمرو ، فعنده قال : « ما يرغبني في الحياة إلا الصادقة والوهط ، فأما الصادقة فصحيحة كتبتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأما الوهط فأرض تصدق بها عمرو بن العاص كان يقوم عليها (٣) .

(١) تقدم تخرّيجه في الكلام على الكاتبين من الصحابة حديث رقم ٦ هناك ، وهذه تتمة تخرّيجه البخاري في العلم بباب كتابة العلم ١ / ٢٠٤ ، وفي غير هذا الموضع - ما هو مذكور في نهاية الحديث ومسلم في الحج باب فضل المدينة ٣ / ٥١٨ ، والترمذني في الديات باب ما جاء لا يقتل مسلم بكافر ٤ / ٦٦٨ وقال حسن صحيح وأبو داود في المناسب باب في تحريم المدينة ٦ / ١٧ والنمساني في القسامية باب سقوط القود من المسلم للكافر ٨ / ٢٠ .

(٢) جامع بيان العلم ١ / ٨٥ ، ٨٦ .

(٣) تقدم .

وذكر ابن الأثير أن عبد الله قال : « حفظت عن النبي صلى الله عليه وسلم ألف مثل » (١) .

— وكتب أبو هريرة : فعن حسن بن عمرو بن أمية الضمري قال تحدثت عند أبي هريرة بحديث فأذكره فقلت : إني سمعته منك فقال إن كنت سمعته مني فهو مكتوب عندي فأخذ بيدي إلى بيته فأرانا كتاباً كثيرة من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد ذلك الحديث فقال قد أخبرتك أني إن كنت حدثتك به فهو مكتوب عندي » (٢) .

— وكتب أبو بكر : كتب لأنس فرائض الصدقة الذي سنّه رسول الله صلى الله عليه وسلم لما وجهه إلى البحرين ونصه : بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين والتي أمر الله بها رسوله ، فمن سئلها من المسلمين على وجهها فليعطيها ، ومن سئل فوقها فلا يعط ؛ في أربع وعشرين من الإبل بما دونها من الغنم من كل خمس شاة ، فإذا بلغت خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى . . . الخ الحديث » (٣) .

— ومنها كتابه إلى أهل بزاخة ، وقد ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام بطوله في كتابه « الأموال » (٤) .

— وكتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فلقد وجد ابنه عبد الله في قائم سيفه صحيفة ، فيها « ليس فيما دون خمس من الإبل صدقة . . . الخ » (٥) . وكتب كتاباً فيه أنصبة الزكاة وأرسله إلى عماله (٦) .

(١) أسد الغابة ٣ / ٣٤٩ .

(٢) جامع بيان العلم ١ / ٨٩ ، المستدرك ٣ / ٥١١ .

(٣) أخرجه البخاري في الزكاة بباب العرض في الزكاة ٣ / ٢١٢ وفي باب زكاة الغنم ص ٢١٧ بتشاهد وفي غير هذين الموضعين ، وأبو داود في الزكاة ، باب زكاة السائمة ٤ / ٤٣١ ، والنمساني في الزكاة باب زكاة الإبل ٥ / ١٣ ، وفي باب زكاة الغنم ص ١٩ .

(٤) ص ٢٥٤ .

(٥) الكفاية ص ٥٠٥ .

(٦) الأموال ص ٤٤٧ ، ٤٥٠ .

— وكتب عبد الله بن عباس إلى نجدة الحروري كتاباً أجاب فيه على ما سأله عليه(١) .

— وكتب جابر بن عبد الله الأنباري ؛ فلقد كانت له صحيفة اشتهرت بصحيفة جابر وروها عنها تلاميذه وفيها قال قتادة : « لأننا لصحيفة جابر بن عبد الله أحفظ مني لسورة البقرة »(٢) .

— وما كتب في هذه الفترة : « الصحيفة الصحيحة » كتبها همام بن منبه — زوج ابنة أبي هريرة — كتبها أمام أبي هريرة وهذه الصحيفة وصلتنا كما هي وتضم ١٣٨ ثمانية وثلاثين ومائة حديث وقد أخرجها الإمام أحمد في مسنده بنصها كما توجد منها مخطوطات في المكتبات العامة(٣) .

مرحلتا التدوين والتصنيف :

وهاتان المرحلتان شبه متداخلتين ، وإن كانت أولاهما أسبق ، وتبعداً مرحلة التدوين حينما أصدر عمر بن عبد العزيز أمره إلى عمالة على الأنصار : « انظروا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجمعوه »(٤) . وكان فيما كتب إلى أهل المدينة : « انظروا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فإني خفت دروس العلم وذهاب أهله »(٥) .

وكما وجه كتاباً إلى الأنصار فلقد وجه كتاباً إلى الأئمة الأعلام فكتب إلى أمير المدينة أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وهو الذي قال فيه مالك : « لم يكن عندنا أحد بالمدينة عنده من علم القضاء ما كان عند أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وكان قاضياً ولاه عمر بن عبد العزيز وكتب إليه أن يكتب له العلم من عند عمرة

(١) الأموال ص ٤١٨ .

(٢) تهذيب التهذيب ج ٨ ص ٣٥٣ .

(٣) ويقوم الآن أحد الزملاء بإعداد هذه الصحيفة مع دراسات تتعلق بها وذلك لنيل درجة العالمية في الحديث وعلومه ونسأل الله له ولنا التوفيق .

(٤) قال في الفتح ١ / ١٩٥ رواه أبو نعيم في تاريخ أصبهان .

(٥) سنن الدارمي ١ / ١٠٤ التقييد ص ١٠٦ .

بنت عبد الرحمن والقاسم بن محمد فكتبه له ولم يكن على المدينة أمير غير أبي بكر ابن حزم وكان قاضياً : وجه إليه كتابه وفيه : « اكتب إلـيَّ بما ثبت عندك من الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وب الحديث عمرة – بنت عبد الرحمن ابن سعد(١) – فإني خشيت دروس العلم وذهابه » وفي رواية أخرى : « أنظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أو سنة ماضية أو حديث عمرة فاكتبه فإني خفت دروس العلم وذهب أهله »(٢) .

وكتب أيضاً إلى محمد بن مسلم بن شهاب الزهري ، المتوفي سنة (١٢٤) والذي قال فيه أبو الزياد : « كنا نكتب الحلال والحرام وكان ابن شهاب يكتب كل ما سمع فلما احتاج إليه علمت أنه أعلم الناس »(٣) . كتب إليه يأمره بجمع السنن ولذا قال : « أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن فكتبناها دفتراً دفتراً فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفترأً »(٤) .

وما أن صدر هذا الأمر من الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز إلا شمر الأئمة عن ساعد الجد ، فلقد آن أوان جمع السنة بعد أن كانت مبعثرة صحيفه هنا وصحيفه هناك ، أحاديث يحفظها هذا وأحاديث يحفظها ذاك . وهذا الجمع وهذا التدوين كثيراً ما تمنوه وكثيراً ما آملوه فبدأ جمع الصحف ونسخها وإرسال النسخ إلى الخليفة ومن لم يكتب فقد كتب . ومن عنده صحف نسخ منها ما يرسله إلى الخليفة . وال الخليفة يرسل إلى كل مصر دفترأً ، وشهدت فترة خلافة عمر بن عبد العزيز ثم ما بعدها حركة علمية في ميدان السنة أسفرت عن كتابة السنة وجمع كل ما كتب – وهو ما يعرف بالتدوين – ثم تبويب وتصنيف هذا الجمع من الحديث .

وما يجدر التنبيه إليه أن فترة خلافة عمر بن عبد العزيز لم تكن انطلاقاً في عالم التدوين فقط ، بل كانت مع ذلك انطلاقاً في عالم التحديد والرواية ، فأمر الأئمة أن يحيوا مجالس التحديد في المساجد ، فعن عكرمة قال : « سمعت كتاب عمر

(١) ترجمتها في التهذيب ١٢ / ٤٣٨ .

(٢) تقدير ص ١٠٥ .

(٣) جامع بيان العلم ١ / ٨٨ .

(٤) جامع بيان العلم ١ / ٩١ .

ابن عبد العزيز يقول : أما بعد فأمر أهل العلم أن ينشروا العلم في مساجدهم فإن السنة كانت قد أمتت (١) .

وكان فيما كتبه أيضاً إلى أبي بكر بن حزم « ولتفشو العلم ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم فإن العلم لا يهلك حتى يكون سراً » (٢) .

أول من قام بالتداوين :

وإذا كان الأئمة قد امتهلوا أمر الخليفة ، فبدأوا يكتبون ما عندهم ، فإن بدأهم في التداوين كان جماعياً ، إذ بدأ الجميع عند صدور أمر الخليفة ، وعليه فالأولية ثابتة لهم جميعاً بيد أن مؤرخي السنة مالوا إلى جعل هذه المسألة من المسائل الخلافية . ولكن الأمر أيسر من أن يختلف فيه . فإن الأولوية قد ثبتت لأكثر من واحد . نعم يجوز أن تثبت الأولوية في كل إقليم وهذا لم يختلف فيه ووقع فيه التعدد أيضاً وهاك التوضيح ! . . .

أوائل المدونين (٣) : -

- عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج البصري (١٥٠) وسفيان بن عيينة (١٩٨) بمكة
- مالك بن أنس (١٧٩) ومحمد بن اسحاق (١٥١) وابن أبي ذئب (١٥٨) بالمدينة المنورة .
- والربع بن صبيح (١٦٠) ، وسعيد بن أبي عروبة (١٥٦) وحماد ابن سلمة (١٦٧) (بالبصرة) .
- سفيان الثوري (١٦١) ، وزكريا بن أبي زائدة (١٤٩) وابن فضيل (١٩٥) ووكيع (١٩٧) (بالكوفة)
- معمر بن راشد (١٥٣) وخالد بن جميل (اليمن) .

(١) المحدث الفاصل ص ١٥٣ .

(٢) آخر جه البخاري معلقاً / ١٩٤ .

(٣) المحدث الفاصل ص ٦١١ ، توجيه النظر ص ٧ ، هدى الساري ص ٦ .

– الأوزاعي – عبد الرحمن بن عمرو – (١٥٧) والوليد بن مسلم (١٩٤) بالشام .

– عبد الله بن المبارك (١٨١) بخراسان ومرثو .

– هشيم بن بشير (١٨٣) بواسطه .

– جرير بن عبد الحميد (١٨٨) بالري .

– عبد الله بن وهب (١٩٧) بمصر .

هذا ما قاله الأئمة في أوائل من دون الحديث ، ييد أن الباحث يتضح له أن هؤلاء لم يبدأوا معاً إذ أنهم لم يكونوا موجودين جميعاً عند صدور أمر الخليفة ، فليس من المعقول أن ثبت لهشيم بن بشير الذي ولد سنة (١٠٤) ولعبد الله بن المبارك الذي ولد سنة (١١٨) ، وجرير بن عبد الحميد الذي ولد سنة (١١٠) ولعبد الله بن وهب الذي ولد سنة (١٢٥) ليس من المعقول أن ثبت لهؤلاء أولوية في التدوين كأولية الأئمة الذين تلقوا أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز الذي توفي سنة (١٠١) من أمثال أبي بكر بن حزم الذي كان والياً على المدينة وصدر له كتاب خاص ، ومن أمثال ابن شهاب الزهري الذي اشتهر عنه التدوين قبل صدور أمر الخليفة . فما أن صدر أمر الخليفة إلا بادر بإرسال الكتب حتى كان أول من أرسل الكتب إلى الخليفة . فال AOLى تضييق الدائرة عن هذا العدد ، خاصة والتاريخ يساعد على ذلك .

بل إن الأخرى أن نبحث عن من ظهر عمله في التدوين إلى الوجود أولاً فإن ذلك هو الجدير بالبحث عنه ولو بحثنا عن ذلك لما كان هناك خلاف في أنه ابن شهاب الزهري فإنه أول من أرسل الدفاتر إلى الخليفة وأرسلها الخليفة إلى الأمصار ، ولذا يقول عبد العزيز بن محمد الدراوري « أول من دون العلم وكتبه ابن شهاب » (١) .

ويقول ابن شهاب عن نفسه « أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن فكتبناها دفتراً دفتراً بعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفتراً » (٢) .

(١) جامع بيان العلم ١ / ٨٨ .

(٢) جامع بيان العلم ١ / ٩١ .

سمة التدوين والتصنيف في هذه المرحلة :

عند بدء العلماء في التدوين دونوا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فقط ، إذ كان من كلام الخليفة إليهم : «ولا يقبل إلا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (١)» فلما كان عصر التصنيف والذي لا يزال إلى الآن ، أخذ أشكالاً مختلفة بدأ بـأنه ضم المروي والموقوف والمقطوع من الحديث بدون الأئمة أقوال الصحابة وأقوال التابعين مع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يتضح ذلك من موطأ الإمام مالك وكانوا يؤلفون كل باب على حده ، ومنهم من ألف في كل الأبواب ، ومنهم من اقتصر على أبواب الأحكام فقط ، وظل الأمر على هذا – جمع أقوال الصحابة والتابعين مع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم – إلى نهاية القرن الثاني (٢) .

السنة في القرن الثالث :

فلما كان القرن الثالث رأى بعض الأئمة أن يفرد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة وهو ما يعرف بالمسند ، فصنف عبيد الله بن موسى العبسي الكوفي مسندًا . وصنف مسدد بن مسرهد البصري مسندًا ، وصنف أسد بن موسى الأموي مسندًا ، وصنف نعيم بن حماد النخزاعي نزيل مصر مسندًا ، ثم اقتفي الأئمة بعد ذلك أثرهم . فقل إمام من الحفاظ إلا وصنف حديثه على المسانيد كالأمام أحمد بن حنبل وأسحاق بن راهويه ، وعثمان بن أبي شيبة وغيرهم من النبلاء ، ومنهم من صنف على الأبواب وعلى المسانيد معاً كأبي بكر بن أبي شيبة (٣) ، وظل البعض الآخر من الأئمة على طريقة التدوين على الأبواب وكثير التدوين في هذه الفترة واتخذ نظماً وأسماء مختلفة منها «السنن ، المصنف ، المعجم ، الجامع ، الأطراف ، المستدرك ، المستخرج» (٤) .

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم .

(١) أخرجه البخاري ١ / ١٩٤ .

(٢) هدى الساري ص ٦ .

(٣) راجع في ذلك الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة «لكتافي» .